الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 16

تاريخ الاجتماع: 21 مارس 2024

جدول الأعمال:

الاستماع الى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية عدد 2024/10

الحضور:

الحاضرون: (05) المعتذرون (04) الغائبون (01)

افتتاح الجلسة : 10.15

رفع الجلسة : 10.40

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع الى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية عدد 2024/10

في مستهل الجلسة قدم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط لمحة عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية فبينوا أنه أنشئ بمقتضى اتفاق باريس بتاريخ 29 ماي 1990 بهدف مساعدة دول شرق ووسط أوروبا ودول الاتحاد السوفياتي السابق على تكريس مبادئ الديمقراطية وانتهاج اقتصاد السوق.

كما قدموا لمحة عن تركيبة البنك وأهدافه حيث يضم حاليا 72 بلدا عضوا إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار، و يهدف البنك من خلال الأنشطة التي يقوم بها إلى:

- مساندة البلدان الأعضاء حديثة العهد بالمسار الديمقراطي على التحول إلى اقتصاديات السوق المفتوح.

- استحثاث نسق الإصلاحات الهيكلية والقطاعية.

- تدعيم دور المؤسسات المالية في الحركة الاقتصادية.

- تشجيع المبادرات الخاصة وتطوير الاستثمار في البلدان المستفيدة من تدخلاته.

ثم قدم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط لمحة عن علاقة البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية بتونس فبينوا أن بلادنا انضمت إلى البنك بتاريخ 30 سبتمبر 2011 إثر قراره توسيع مجال تدخله الجغرافي ليشمل دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط بمقتضى قرار مجلس المحافظين عدد 140 بتاريخ 30 سبتمبر 2011.

كما أوضحوا أن المصادقة على انضمام تونس للاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمت بمقتضى الأمر عدد 4174 المؤرخ في 31 نوفمبر 2011 وذلك عملا بأحكام المرسوم عدد 14 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية.

وأفاد ممثلو الوزارة أن مجمل استثمارات البنك في تونس بلغت حاليا حوالي مليار أورو (القطاع العام والخاص) وهي تشمل بالأساس قطاعات البنوك والطاقة والتطهير والنقل الحديدي والحضري

المشاريع العمومية في طور الإنجاز:

Projet	Date de signature	Montant du prêt
Projet ELMED	20/12/2023	45 M€
Appui au programme de sécurité alimentaire	11/08/2022	150.5 M€
Appui aux Infrastructures hydrauliques des Oasis du Sud tunisien	09/07/2021	49 M€
Restructuration financière de la STEG	16/12/2020	300 M€
Acquisition de 18 nouvelles rames pour la ligne TGM (TRANSTU)	12/12/2019	45M€
Modernisation et réhabilitation du réseau d'assainissement dans 33 villes prioritaires de moins de 10.000habitants (ONAS)	08/01/2019	75 M€
Réhabilitation de lignes ferroviaires (SNCFT)	21/12//2017	160 M€
Renforcement du réseau national de rapport d'électricité (STEG)	09/11/2016	46.5 M€
Lac de Bizerte (ONAS)	03/09/2015	20 M€
Total		***891 M€***

إثر ذلك تطرق ممثلو الوزارة إلى الإطار العام لمشروع القانون الأساسي المعروض على اللجنة فبينوا أنه وخلال اجتماع البنك السنوي في سمرقند (أوزباكستان) خلال شهر ماي 2023، وافق أعضاؤه على توسيع مجال تدخله جغرافيا ليشمل دول إفريقيا جنوب الصحراء وذلك في إطار

تجسيد أهداف استراتيجية البنك 2021-2025، كما تمت المصادقة بالإجماع من قبل مجلس محافظي البنك بتاريخ 18 ماي 2023 على القرارين عدد 259 و260 المتعلقين بتنقيح الفصلين 1 و12.1 من الاتفاق المنشئ للبنك، وتتمثل التعديلات المقترحة في:

* تنقيح الفصل الأول المتعلق بمجال تدخل البنك حيث تمت إضافة فقرة ثالثة لقائمة الدول والمناطق التي يمكن للبنك التدخل فيها (مناطق ودول العمليات) وتنص هذه الفقرة على أن عمليات البنك تشمل " عددا محدودا من دول جنوب الصحراء، في كل حالة بعنوان الفقرتين الثانية والثالثة" من هذا الفصل.

وبهذا التنقيح سيتم تكريس عملية التوسع المحدود والتدريجي لعمليات البنك لتشمل دول إفريقيا جنوب الصحراء وسيمكن ذلك في مرحلة أولى وعند استيفاء جميع إجراءات المصادقة عليه من قبل البنك والدول الأعضاء، من الشروع في تمويل بعض المشاريع التنموية في عدد محدود من هذه البلدان.

* تنقيح الفصل 12.1 المتعلق بالعمليات البنكية العادية للبنك حيث سيتم تنقيح بعض المقتضيات المتعلقة بشروط استعمال رأس مال البنك في المعاملات العادية وتكليف مجلس إدارة البنك بوضع معايير محينة تضمن تحقيق مستويات ملائمة لموارد البنك الذاتية تتماشى مع ما عرفته الممارسات المحاسبية في المجال البنكي من تطور منذ سنة 1990.

كما أوضح ممثلو الوزارة أن تفعيل التعديلات المقترحة ودخولها حيز النفاذ يقتضي إتمام إجراءات المصادقة الداخلية التي ستتكفل بها مصالح البنك المختصة واستيفاء كل دولة عضو في البنك إجراءات المصادقة على هذه التعديلات وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل لديها.

وبينوا أنه بالنسبة للدولة التونسية فقد سبق أن تمت المصادقة على التعديلات المدخلة على الفصل الأول والفصل 18 من الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية بمقتضى القانون الأساسي عدد 8 لسنة 2012 المؤرخ في 3 جويلية2012 بمناسبة توسعة نشاط البنك وتوسيع مجال تدخله الجغرافي ليشمل دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط وأوضحوا في هذا السياق أن المصادقة تمت بمقتضى قانون أساسي عملا بأحكام الفصلين 74 و75 من الدستور،

في ردهم على تساؤل النواب حول التداعيات المالية لهذا التوسع على تونس وإمكانية تقليص حجم الموارد المخصصة لبلادنا، بين ممثلو الوزارة أن البنك لا يخصص حصصا محددة مسبقا لكل دولة بل يوفر التمويلات المالية حسب ما تطلبه الدول وفقا لاحتياجاتها وبالتالي فلن يكون لهذا التعديل أي تداعيات مالية سلبية على بلادنا بل بالعكس سيوفر إطارا مناسبا لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع دول افريقيا جنوب الصحراء ومزيد انفتاح تونس على محيطها الافريقي الواعد.

من ناحية ثانية وردا على استفسار النواب حول تأثير هذه التعديلات على الهجرة غير النظامية مع ما صارت تمثله من خطر على بلادنا وحول إمكانية تدخل هذا البنك لمساعدة تونس على مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها والحد من تبعاتها وذلك بتوفير الدعم المادي لبلادنا، بين ممثلو وزارة الاقتصاد أن الاتفاق المنشئ للبنك لا ينص على مكافحة الهجرة غير النظامية بشكل مباشر، غير أن توسع مجال تدخله ليشمل دول افريقيا جنوب الصحراء سيكون له دور هام في الحد من الهجرة غير النظامية باعتبار أنه سيساهم في النهوض بالأوضاع الاقتصادية لهذه الدول وبالتالي تحسين الأوضاع الاجتماعية لمواطنيها.

في ردهم عن استفسار النواب حول علاقة البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية بالاتحاد الأوروبي بين ممثلو الوزارة أن هذا البنك يختلف عن البنك الأوروبي للاستثمار الذي يعتبر الذراع المالي للاتحاد الأوروبي بحيث يكون تدخله بتفويض من الاتحاد الأوروبي كما يضبط هذا الأخير شروطه المالية في حين أن البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية مستقل عن الاتحاد الأوروبي ولا يحتاج تفويضا منه وهو يوسع مجال تدخله حسب ما تقتضيه تطورات الوضع حيث يساهم في دعم دور المؤسسات المالية في الحركة الاقتصادية وتشجيع المبادرات الخاصة وتطوير الاستثمار وهو يرمي بذلك الى مساعدة الدول الأعضاء حديثة العهد بالمسار الديمقراطي على تكريس مبادئ الديمقراطية والتحول الى اقتصاديات السوق.

وفي خاتمة جلستها قررت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة الموافقة على مشروع القانون الأساسي المعروض عليها

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
عزيز بن الأخضر	**طارق الربعي**